



Distr.: General
28 July 2011
Arabic
Origina: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة العاشرة

تشانغون، جمهورية كوريا، ١١-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٤ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت

تحسين إجراءات تبليغ المعلومات ونوعية وشكل التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف

استخدام الإجراءات المتكرر فيما يتعلق بتقييم التنفيذ، بما في ذلك مؤشرات الأداء والأثر، والمنهجية، وإجراءات الإبلاغ
الإجراءات المتكرر: تنقيح مجموعة مؤشرات الأداء والمنهجيات ذات الصلة؛

الإجراءات المتكرر: تنقيح مجموعة مؤشرات الأداء والمنهجيات ذات الصلة

مذكرة من الأمانة

موجز

تقدم هذه الوثيقة تحليلاً للتعليقات التي قدمتها الكيانات المبلّغة بشأن مؤشرات الأثر وغيرها من العناصر التي تشكل جزءاً من عملية الإبلاغ، بوصفها الأساس الذي يُستند إليه في استخدام الإجراءات المتكرر الذي طلبه مؤتمر الأطراف في المقرر ١٣/م أ-٩. وجاءت هذه الوثيقة استجابة لطلب مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة بأن يقدم الأمين التنفيذي والآلية العالمية معاً، بعد دورة الإبلاغ الرابعة، في عام ٢٠١٠ تقارير عن فعالية مؤشرات الأداء وتقييم الأثر المؤقتة، وأن يوصيا بإدخال تحسينات.

ولعل لجنة لمؤتمر استعراض تنفيذ الاتفاقية تود أن تستعرض، في دورتها العاشرة، التوصيات الواردة في هذه الوثيقة، وتقرح على الأمانة والآلية العالمية إجراء التحسينات اللازمة فيما يتعلق بدورة الإبلاغ لعام ٢٠١٢؛

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٦-١	أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية
٥	٧	ثانياً - تنقيح مجموعة مؤشرات الأداء والمنهجيات ذات الصلة
٢٠		ثالثاً - تنقيح المرفق المالي الموحد وورقة المشروع والبرنامج
٢١		رابعاً - تنقيح عملية الإبلاغ عن معلومات إضافية
٢٢	٩-٨	خامساً - تعديل إجراءات الإبلاغ
٢٦	١٤-١٠	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

- ١- اعتمد مؤتمر الأطراف أربعة أهداف استراتيجية (على المدى المتوسط إلى البعيد) وخمسة أهداف تنفيذية (على المدى القصير إلى المتوسط) في خطته وإطار عمله الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية)^(١). واعتمدت في المقرر ٣/م-٨ مؤشرات تقييم الأثر لقياس ما يتحقق من إنجازات فيما يخص الأهداف الاستراتيجية وطلب إلى لجنة العلم والتكنولوجيا أن تواصل تنقيح تلك المؤشرات. وأدرجت في الاستراتيجية مجموعة من المؤشرات لرصد تنفيذ الاستراتيجية غير أنها لم تُعتمد. وأُنيطت بلجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية مهمة استعراض هذه المؤشرات.
- ٢- وبعد الاستعراض الذي أُجري أثناء الدورة السابعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية استناداً إلى المدخلات التي استُلمت من الأطراف، نظر مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة في المشاريع النهائية لمؤشرات الأداء وفي الأهداف ذات الصلة. وقرر مؤتمر الأطراف أن يعتمد مؤقتاً المؤشرات والمنهجيات والإجراءات ذات الصلة^(٢) بغية استعراض فعاليتها وفائدتها في قياس الأداء والأثر بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية في ختام دورة الإبلاغ الأولى.
- ٣- وفي المقرر نفسه، طلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى كل من الأمانة والآلية العالمية أن يتبعا إجراءً متكرراً لبلورة مقترحات ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دوراته المقبلة ابتداءً من الدورتين العاشرة والحادية عشرة، بغرض تنقيح مجموعة مؤشرات الأداء وتقييم الأثر والمنهجيات ذات الصلة. وطلب مؤتمر الأطراف إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تستعرض حالة هذا الإجراء المتكرر خلال دوراتها وأن توصي بمجموعة دنيا من مؤشرات الأداء لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة. وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي والآلية العالمية معاً أن يقدموا تقارير عن كفاءة مؤشرات الأداء والأثر المؤقتة وذلك بعد دورة الإبلاغ الرابعة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، مع مراعاة عملية لجنة العلم والتكنولوجيا لاستعراض وتحسين مؤشرات تقييم الأثر فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣ والمقترحات المذكورة أعلاه المراعاة الواجبة، كما طلب إليهما أن يوصيا بإدخال تحسينات على المنهجيات وإجراءات الإبلاغ التي يتضمنها المقرر ١٣/م-٩، بالاستناد إلى توصيات الأطراف وغيرها من الكيانات المبلّغة، لتكون موضوع مناقشة ومراجعة ممكنة في الدورتين العاشرة والحادية عشرة لمؤتمر الأطراف.
- ٤- وتتضمن هذه الوثيقة التي جاءت استجابة لطلب مؤتمر الأطراف، تحليلاً للتعليقات التي قدمتها الأطراف، وتحسينات مقترحة. وتستند إلى التعليقات التي قدمتها الكيانات المبلّغة:

(١) المقرر ٣/م-٨.

(٢) المقرر ١٣/م-٩.

(أ) في الجزء المتعلق بالمعلومات الإضافية في تقاريرها، الذي تستطيع الكيانات المبلّغة بواسطته إثراء القاعدة المعرفية للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية حول مسائل محددة وحول المعوقات التي واجهتها خلال عملية الإبلاغ وخلال الإجراءات المتكررة فيما يتعلق بمؤشرات الأداء؛

(ب) خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، على النحو المبين في تقرير تلك الدورة^(٣)؛

(ج) كما هو مبين في تقرير حلقة عمل المراكز المرجعية^(٤)، وفي التقارير المتعلقة بالعبء المستخلصة منها المعدة كجزء من مشروع "تحقيق نقلة نوعية على صعيد الرصد والتقييم في إطار الاتفاقية" الذي موله مرفق البيئة العالمية ونفذه المركز العالمي لرصد حفظ البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(د) في نتائج "استعراض التحديات والمعوقات التي واجهتها البلدان الأطراف التي لم تكن قد قدمت تقاريرها الوطنية الرابعة إلى اتفاقية مكافحة التصحر، خلال عملية الإبلاغ والاستعراض لعام ٢٠١٠، بحلول ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١"^(٥) الذي أُعد كجزء من مشروع نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ وتمشياً مع توصيات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية^(٦).

٥- وبالإضافة إلى ذلك، استُخدمت الخبرة التي اكتسبتها الأمانة والآلية العالمية أثناء التحضير للتوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في تقارير البلدان الأطراف أيضاً في تقديم توصيات بإدخال تحسينات تتعلق بالعناصر والجوانب المختلفة لعملية الإبلاغ.

٦- تقدم هذه الوثيقة توصيات بإدخال تحسينات على أساس التعليقات المقدمة حول مجموعة مؤشرات الأداء والمنهجيات ذات الصلة، وحول تعديل إجراءات الإبلاغ التي يمكن تنفيذها في دورة الإبلاغ المقبلة في عام ٢٠١٢. ومن المفهوم، مع ذلك، أنه لا يمكن إجراء تغييرات على عدد و/أو صياغة مؤشرات الأداء والأهداف ذات الصلة، إلا في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف عام ٢٠١٣، في سياق تقييم منتصف المدة للاستراتيجية، على النحو المنصوص في المقرر ٣/أ-٨.

(٣) ICCD/CRIC(9)/16.

(٤) يمكن الاطلاع عليها على العنوانين التاليين على شبكة الإنترنت: <<http://www.unccd.int/prais/>> و<<http://www.unccd-prais.com>>.

(٥) يمكن الاطلاع عليها على العنوانين التاليين على شبكة الإنترنت: <<http://www.unccd.int/prais/>> و<<http://www.unccd-prais.com>>.

(٦) الفقرة ٩٢ من الوثيقة ICCD/CRIC(9)/15.

ثانياً - تنقيح مجموعة مؤشرات الأداء والمنهجيات ذات الصلة

٧- خلصت الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، بالاستناد إلى التحليل الأولي الذي قامت به الأمانة والآلية العالمية إلى وجود حاجة إلى زيادة تحسين إطار عملية الإبلاغ، بما في ذلك نماذج الإبلاغ ومنهجياته، من أجل تفادي التضارب في البيانات وتذليل الصعوبات في إعمال النظام^(٧). وأوصت بتبسيط نماذج الإبلاغ وتفصيل وتوضيح التعاريف والمنهجيات المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها، وبتضمين نماذج الإبلاغ تعليقات وتوضيحات نوعية تكميلاً للبيانات الكمية، وبالاتفاق على مبادئ توجيهية واضحة يسترشد بها في التحليلات الأولية التي تعدها مؤسسات الاتفاقية^(٨). ويبين الجدول أدناه مقترحات تتعلق بالعمل على نماذج الإبلاغ، بما في ذلك تبسيطها وتضمينها تعليقات نوعية، فضلاً عن القضايا المنهجية التي تحتاج إلى توضيح. وترد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحليل الأولي الذي تعده مؤسسات الاتفاقية في الوثيقة ICCD/CRIC(10)/14.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٨٢.

(٨) المرجع نفسه، الفقرتان ٨٣ و ٨٤.

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
١-١	CONS-0-1	عدد وحجم التظاهرات الإعلامية المنظمة بشأن مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف و/أو أوجه تفاعلها مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي، والجمهور الذي بلغته وسائط الإعلام التي تتناول التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وأوجه تفاعلها.	التعليقات الواردة من الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:	التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:
			١- صعوبات تتعلق بالهدف المحدد لمؤشر الأداء CONS-O-1	١- قد يلزم، في أثناء الإجراء المتكرر وتقييم منتصف المدة للاستراتيجية، تحديد الغايات على المستوى الوطني لتعكس بطريقة مجدية خصوصية أنشطة البلدان الأطراف فيما يتعلق بإذكاء الوعي.
			٢- قد يكون مؤشر الأداء CONS-O-1 ذا فائدة محدودة لأن قياس الوعي مسألة معقدة للغاية وغير موضوعية وتستغرق وقتاً طويلاً	٢- ينبغي أن تؤخذ المساهمة المقدمة من أصحاب المصلحة على المستوى المحلي في إذكاء الوعي والتثقيف في الاعتبار أثناء دورة الإبلاغ القادمة من خلال وضع منهجيات ملائمة لجمع البيانات
			٣- من المستحيل وضع تقديرات مفيدة لنسبة سكان البلد المطلعين على مسألة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف باستخدام أدوات الإبلاغ القائمة.	٣- ينبغي توضيح المنهجية المستخدمة في حساب النسبة المثوية للوعي بالمشكلة على الصعيد الوطني
			٤- لم تظهر مساهمات أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي في التوعية والتثقيف بشكل كاف في التقارير الوطنية	قضايا منهجية محددة تحتاج إلى توضيح بعد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف:
			٥- طرح تصنيف البيانات حسب السنة مشكلة أيضاً.	١- كيف يقاس مستوى الوعي؟
			التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:	٢- كيف يُحدّد عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم وسائل الإعلام، لا سيما ما يتعلق ببرامج التلفزيون والإذاعة (مع تجنب الازدواجية في العد)؟
			١- أبلغت الأطراف عن صعوبات في جمع بيانات موثوقة عن عدد الأشخاص الذين تصلهم مختلف وسائل الإعلام، ولاحظت أن ثمة مخاطر كبيرة ينطوي عليها تقديم تقديرات لا تستند إلى أدلة، من الناحية المنهجية.	٣- ما الذي يمكن اعتباره حملة أو مهرجان، إلخ؟
			٢- كما لاحظت بعض الأطراف أن معرفة ما إذا كانت المعلومات المتعلقة بعملية الاتصال تشكل جزءاً من استراتيجية اتصال وطنية بشأن القضايا البيئية أمر عام للغاية ويحتاج إلى مزيد من التحديد.	٤- ما هو الإقليم الذي ينبغي الإبلاغ عنه؟
				٥- من يمكن اعتباره "مشاركاً"؟
				٦- ما المقصود بالتحديد من "استراتيجية اتصال وطنية بشأن القضايا البيئية"؟ (ما هي القضايا التي يتعين أن تغطيها كتيبتراتيجية، وما هي الشروط اللازمة لاعتبارها استراتيجية وطنية، وما صلتها باستراتيجية الاتصال الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر؟)

التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه

التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

١- أن يُطلب من لجنة العلم والتكنولوجيا تقديم المشورة حول كيفية تكثيف وتبسيط الإجراءات الرامية إلى زيادة مشاركة مؤسسات العلم والتكنولوجيا في عملية الاتفاقية.

التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقارير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- لا بد من تخصيص المزيد من الوقت والموارد المالية للإبلاغ المنتظم وإنشاء قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا على الصعيد القطري تتعلق بهذا المؤشر، لا سيما في البلدان الكبيرة التي تعتمد اللامركزية، بما في ذلك من خلال حلقات عمل/اجتماعات للمجتمع المدني و/أو المؤسسات العلمية تُكرس لهذا الموضوع.

٢- يمكن للأمانة توفير قاعدة بيانات بسيطة تكون نموذجاً لأداة جمع بيانات بغية تسهيل جمع البيانات في البوابة الشبكية لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، لمساعدة الأطراف في مسك سجلات منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا المشاركة في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. كما يمكن لقاعدة البيانات هذه أن تحتوي على معلومات نوعية - أسماء المنظمات ووصف موجز لها - على أساس نموذج موسع، من أجل بناء وصيانة قاعدة بيانات على المستوى الوطني والحصول على معلومات نوعية محدثة حول طبيعة منظمات المجتمع المدني/مؤسسات العلم والتكنولوجيا هذه.

٣- قد تتطلب المبادئ التوجيهية والنماذج المزيد من المعلومات حول الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في عملية الاتفاقية.

٤- يمكن إعادة النظر في أسئلة السلم الترتيبي (من "مهم جداً" إلى "عدم الأهمية").

التعليق

المؤشر

رقم المؤشر

النتيجة

التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقارير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- أبلغت بعض الأطراف عن مشكلة محدودة الوصول إلى مجموعات البيانات ذات الصلة (عدم وجود قواعد بيانات متاحة بسهولة للحصول على المعلومات المطلوبة)، وبالتالي، عن طول الوقت وحجم العمل المطلوبين لجمع البيانات من مجموعة واسعة من الجهات المعنية (منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات العلم والتكنولوجيا) غير الملزمة بتقديم تقارير والتي تنصرف بشكل مستقل إلى حد كبير عن مراكز التنسيق الوطنية.

٢- لا يتيح النموذج الحالي إجراء تحليل نوعي للمعلومات إلا بشكل محدود.

٣- هناك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني المشاركة في برامج أو مشاريع مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف غير معتمدة لدى مؤتمر الأطراف. ومن غير المناسب استبعاد هذه المنظمات غير المعتمدة، بسبب إسهاماتها الهامة في معالجة قضايا مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على المستوى المحلي.

٤- قدمت بعض البلدان المتقدمة بيانات تتصل بمنظمات المجتمع المدني/مؤسسات العلم والتكنولوجيا فيها، فيما سعت بلدان أخرى أيضاً إلى توفير معلومات تتعلق بالبلدان المستفيدة.

٥- إن طرح سؤال يستدعي جواباً بـ "نعم" أو بـ "لا" عن المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف ليس أمراً مناسباً في تقييم التقدم الحقيقي في تحقيق هدف زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في برامج ومشاريع مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٦- فيما يتعلق بالتقييم النوعي، اعتبرت بعض الأطراف عبارة "بلا أهمية" غير مناسبة، فيما اقترحت أطراف أخرى سلماً ترتيبياً يغلب عليه الطابع الكمي (من ١ إلى ٥ أو من ١ إلى ١٠).

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق
			التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
			قضايا منهجية محددة تحتاج إلى توضيح بعد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف:
			١- ما الذي يُمكن اعتباره "منظمة مجتمع مدني"؟ (هل ينبغي إدراج السلطات البلدية في المناطق ضمنها؟ هل ينبغي حساب منظمات المجتمع المدني المعتمدة فقط أو جميع هذه المنظمات؟)
			٢- أي الأقاليم ينبغي الإبلاغ عنها؟

رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
CONS-O-4	عدد ونوع المبادرات ذات الصلة بمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في ميدان التثقيف	التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:	التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:
		١- ذكرت الأطراف مشكلة النقص في قواعد البيانات التي يمكن جمع المعلومات من خلالها.	١- أن يُطلب إلى لجنة العلم والتكنولوجيا تقديم المشورة حول كيفية تكثيف وتبسيط الإجراءات الرامية إلى زيادة مشاركة مؤسسات العلم والتكنولوجيا في عملية الاتفاقية.
		٢- ولم تكن بعض الأطراف تدرك المعايير التي يمكن من خلالها تحديد الأنشطة التثقيفية التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا والإبلاغ عنها. وكان ذلك صعباً للغاية فيما يتعلق بالأنشطة التثقيفية خارج نظام التعليم النظامي، ولكن أيضاً في التعليم النظامي نفسه في الحالات التي لا يمكن فيها إضفاء الطابع النظامي على مشاركة/مساهمات منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا.	١- سوف تكون هناك حاجة إلى تمديد فترة الإبلاغ، وإلى موارد مالية إضافية لتوفير معلومات شاملة تتعلق بهذا المؤشر، بما في ذلك من خلال حلقة عمل/تظاهرات لمنظمات المجتمع المدني و/أو المؤسسات العلمية تُكرس لهذا الموضوع.
		٣- وقدمت بعض البلدان المتقدمة بيانات تتصل بمنظمات المجتمع المدني/مؤسسات العلم والتكنولوجيا فيها، بينما سعت بلدان أخرى أيضاً إلى إضافة معلومات تتعلق بالبلدان المستفيدة.	٢- يمكن للأمانة توفير قاعدة بيانات بسيطة ونموذجية للأطراف على النحو المبين في النقطة ٢ من CONS-O-3 (العمود الأيمن).
		٤- إن طرح سؤال يستدعي جواباً بـ "نعم" أو بـ "لا" عن المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف ليس أمراً مناسباً في تقييم التقدم الحقيقي في تحقيق هدف زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في تنفيذ المبادرات التعليمية المتصلة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.	٣- يمكن توسيع نطاق المبادئ التوجيهية والنماذج على النحو المبين في النقطة 3 (العمود الأيمن).
		٥- فيما يتعلق بالتقييم النوعي، من المفضل اعتماد سلم ترتيب يعلو عليه الطابع الكمي (من ١ إلى ٥ أو من ١ إلى ١٠).	٤- قد تتطلب المبادئ التوجيهية والنماذج المزيد من المعلومات حول الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز الأنشطة التثقيفية التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في مجال مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف.
			٥- يمكن إعادة النظر في أسئلة السلم الترتيبي (من "مهم جداً" إلى "عدم الأهمية").
			قضايا منهجية محددة تحتاج إلى توضيح بعد الدورة العاشرة للمؤتمر الأطراف:
			١- ما الذي يُمكن اعتباره "منظمة مجتمع مدني"؟ (هل ينبغي إدراج السلطات البلدية في المناطق ضمنها؟ هل ينبغي حساب منظمات المجتمع المدني المعتمدة فقط أو جميع هذه المنظمات؟)
			٢- أي الأقاليم ينبغي الإبلاغ عنها؟

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
١-٢	CONS-O-5	عدد البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي أُنعت صياغة/تنقيح برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية بما يتماشى مع الاستراتيجية، مع مراعاة المعلومات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية، والخطط والسياسات الوطنية، وإدراجها في أطر الاستثمار	التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:	التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:
٢-٢			١- اعتبرت بعض الأطراف النموذج الحالي محدوداً من حيث التحقيق في حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني.	١- ينبغي إيلاء أهمية أكبر للإبلاغ عن حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في سياق عملية الإبلاغ الجديدة، بما في ذلك من خلال الأسئلة التي تتيح المزيد من المرونة في مراعاة السياقات الوطنية المحددة.
٣-٢			٢- يعتقد بعض الأطراف أن الجوانب النوعية لهذا المؤشر لم تستكشف بالكامل: اعتبرت الأسئلة التي تستدعي جواباً بـ "نعم" أو بـ "لا" غير كافية لدراسة خصائص برامج العمل الوطنية التي تعتمد على مختلف البلدان.	٢- وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لهذا الهدف التنفيذي أكثر وضوحاً بشأن الفترة الزمنية لتقديم التقارير. يمكن إعادة النظر في أسئلة السلم الترتيبي (من "مهم جداً" إلى "عدم الأهمية").
			٣- أجابت عدة بلدان على الأسئلة التالية: هل كان بلدكم قد اعتمد برنامج عمل وطني قبل الاستراتيجية؟ وإذا كان الجواب بـ "نعم"، هل نقح بلدكم برنامج العمل الوطني بما يتماشى مع الاستراتيجية؟ بتوفير معلومات صالحة في تاريخ تقديم التقرير (٢٠١٠)، وليس معلومات عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.	٣- ينبغي إعادة صياغة السؤال المتعلق بالمساعدة الخارجية على النحو التالي: "هل استفدت من مساعدة خارجية لمواءمة برنامج العمل الوطني أو لصوغ برنامج عمل وطني تمت مواءمته؟"
			٤- فيما يتعلق بالتقييم النوعي، اقترحت بعض الأطراف سلباً ترتيبياً يغلب عليه الطابع الكمي (من ١ إلى ٥ أو من ١ إلى ١٠) على النحو المبين أعلاه.	
			٥- ثمة غموض في السؤال التالي: "هل استفدت من مساعدة خارجية خلال صوغ برنامج العمل الوطني و/أو مواءمته؟" لأنه قد يعني أيضاً صوغ برامج العمل الوطنية قبل اعتماد الاستراتيجية.	

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
٤-٢	CONS-O-6	عدد اتفاقات الشراكة التي أبرمت في إطار الاتفاقية بين البلدان الأطراف المتقدمة/ الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والبلدان الأطراف المتأثرة	التعليقات الواردة من الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية: ١- رأت بعض الأطراف أن ضعف مستوى الشراكات في قضايا الاتفاقية على النحو المشار إليه في أثناء عملية الإبلاغ هذه لا يرجع إلى عدم الاهتمام لكنه يشير إلى أن تقديم الدعم إلى البلدان الأطراف النامية المتأثرة يتم بصرف النظر عن وجود اتفاقات شراكة مبرمة في سياق الاتفاقية.	التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية: ١- ينبغي ألا يقتصر نموذج الإبلاغ على اتفاقات الشراكة المبرمة تحديداً ضمن الإطار المؤسسي للاتفاقية وأن تراعى فيه أيضاً الشراكات الأخرى المتسقة مع الاتفاقية وبرامج العمل الوطنية. تعليق: ١- بما أن المؤشر المعتمد حالياً لا يتناول إلا اتفاقات الشراكة المبرمة في إطار الاتفاقية، لا يمكن الاستعاضة عن النموذج الحالي قبل تغيير المؤشر خلال تقييم منتصف المدة للاستراتيجية. لذلك، يُقترح إدراج حيز إضافي في إطار التقييم النوعي لأخذ هذه المعلومات الإضافية في الحسبان.

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالاجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
٥-٢	CONS-O-7	عدد المبادرات المتعلقة بالتخطيط/البرمجة التآزرين في اتفاقيات ريو الثلاث أو آليات التنفيذ المشترك على جميع المستويات	<p>التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:</p> <p>١- أفادت بعض البلدان المتقدمة أنها غير متأكدة مما إذا كان ينبغي للمؤشرات أن تعكس: (أ) الالتزامات المالية التي تم التعهد بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو (ب) المشاريع التي حصلت على الدعم المالي والجاري تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو (ج) آليات وأدوات التخطيط/التنفيذ المشترك التي وُضعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.</p> <p>٢- كما أشارت بعض البلدان المتقدمة إلى غموض حول معرفة ما إذا كان ينبغي أن يؤخذ الدعم الذي يُقدّم إلى المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية في الحسبان</p> <p>٣- وأشارت بعض البلدان المتقدمة إلى أن المؤشر يركز حالياً على الدعم المقدم إلى البلدان الأطراف المتأثرة فيما يتعلق بمبادرات التخطيط/التنفيذ المشترك؛ مع أنه من الممكن أن تشمل أيضاً المسائل التي تتعلق بالسياق الوطني للبلدان المتقدمة.</p> <p>٤- لم يكن واضحاً لبعض البلدان ما إذا كان ينبغي للرد على السؤال الأول ("هل تنفذ مبادرات للتخطيط/البرمجة المؤازرة لاتفاقيات ريو الثلاث؟") أن يتناول الحالة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أو في تاريخ تقديم التقرير.</p>	<p>التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:</p> <p>١- من الضروري وضع تعريف واضح للمبادرات والبرامج التي ينبغي إدراجها في حساب المؤشر بغية تقديم معلومات أكثر اتساقاً.</p> <p>التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:</p> <p>١- ينبغي جعل المبادئ التوجيهية أكثر تحديدا فيما يتعلق بتعريف مبادرات التخطيط/البرمجة التآزرين في اتفاقيات ريو الثلاث أو آليات التنفيذ المشترك. ينبغي أن تُظهر المبادئ التوجيهية أيضاً أمثلة عما يمكن أن يُدرج في التقارير وما لا ينبغي أن يكون مشمولاً في التقارير.</p> <p>٢- وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لهذا الهدف التنفيذي أكثر وضوحاً بشأن الفترة الزمنية لتقديم التقارير.</p>

التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة
للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه

التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض
تنفيذ الاتفاقية:

١- ضرورة توضيح تعريف مؤشر الأداء المتعلق بـ "نظم
الرصد" وأسلوبه المنهجي
٢- ضرورة إفساح المجال لتقديم معلومات نوعية عن النظم
الوطنية/الإقليمية لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي
تبلغ عنها الأطراف
التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف،
وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن
الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- ينبغي تغيير المبادئ التوجيهية بما يتيح معلومات عن هذا
المؤشر يغلب عليها الطابع النوعي، ومنها على سبيل المثال،
معلومات عن طبيعة نظام الرصد أو عن خطط وضع نظام رصد.
٢- وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لهذا الهدف
التنفيذي أكثر وضوحاً بشأن الفترة الزمنية لتقديم التقارير.

قضايا منهجية محددة تحتاج إلى توضيح بعد الدورة العاشرة
لمؤتمر الأطراف:

١- ما الذي ينبغي أن يحتويه نظام رصد خاص بقضايا
التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؟ ما الذي يمكن اعتباره نظام
رصد بيئي يغطي جزئياً قضايا التصحر وتدهور الأراضي
والجفاف؟ (على سبيل المثال، هل يبرر وجود نظم أرصاء جوية
إعطاء رداً إيجابياً على هذا السؤال؟)

٢- هل يمكن اعتبار نظام رصد غير نظم الرصد البيئي
نظام رصد للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف رغم أنه لا يراعي
الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للتصحر/تدهور الأراضي
والجفاف؟

التعليق

المؤشر

رقم المؤشر

النتيجة

التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل
المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة،
وكذلك في تحليل الأمانة:

١- يتيح التعريف الحالي لمفهوم "نظام رصد يغطي
التصحر وتدهور الأراضي والجفاف جزئياً" مجالاً كبيراً للتأويل.
٢- يشدد التعريف الحالي لـ "نظام الرصد" (نظام ينطوي
على القيام بصورة منهجية بجمع بيانات تتعلق بالتحليل وتقييم
قابلية التأثر وتخزين هذه البيانات وتجهيزها) على مفهوم
الضعف (الأمن الغذائي/تغير المناخ) وقد لا يعكس تعقيدات
التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بالكامل.

٣- لا يراعي التعريف الحالي لـ "نظام الرصد" الجوانب
الاجتماعية - الاقتصادية للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف.

٤- ذكرت بعض البلدان المتقدمة أنها لا تعلم على وجه
الدقة ما إذا كان ينبغي للمؤشر أن يراعي ما يلي: (أ) الالتزامات
المالية التي تم التعهد بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الميدان،
أو (ب) المشاريع التي حصلت على دعم مالي والتي يجري
تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو (ج) الدعم المقدم
لإنشاء نظم الرصد الموضوعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

عدد البلدان الأطراف المتأثرة
وعدد الكيانات دون الإقليمية
والإقليمية التي أنشأت ودعمت
نظاماً وطنياً/دون إقليمي/
إقليمياً لرصد التصحر وتدهور
الأراضي والجفاف

CONS-O-8

٢-٣

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
٣-٣ ٤-٣	CONS-O-10	عدد برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية المنفحة التي تعكس معرفة للعوامل المؤثرة في التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وارتفاعات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي	التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة: انظر التعليق على CONS-O-5 أعلاه فيما يخص مواءمة برامج العمل الوطنية	التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية: ١- دعوة لجنة العلم والتكنولوجيا إلى تقديم المشورة للأطراف بشأن أفضل وسيلة لإجراء استعراض يستند إلى المعرفة، وإجراء تحليل للتغرات في عملية مواءمة برامج عملها الوطنية مع الاستراتيجية. التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة: انظر التعليق على CONS-O-5 أعلاه فيما يخص مواءمة برامج العمل الوطنية.
٥-٣	CONS-O-11	نوع أنظمة تقاسم المعرفة المتصلة بالتصحر/تردي الأراضي والجفاف وعددها ومستخدموها على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الوارد وصفها على الموقع الشبكي للاتفاقية	التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة: ١- يتبين من تحليل المعلومات التي قدمتها الأطراف أن بعض الأطراف أدرجت نظم معلومات ومواقع شبكية لا يمكن اعتبارها نظماً لتبادل المعارف. ٢- تتفاوت الأرقام المتعلقة بعدد المستخدمين تفاوتاً كبيراً.	١- دعوة لجنة العلم والتكنولوجيا إلى إجراء مداولات بشأن إدراج نظم إدارة المعارف التي وردت معلومات عنها في الشبكات العلمية وما يتصل بها من نظم لنقل المعارف. التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة: ١- ينبغي أن تكون المبادئ توجيهية أكثر وضوحاً حول ما يمكن إدراجه كنظام لإدارة المعارف وحول الأمثلة التي يتعين تقديمها. قضايا منهجية محددة تحتاج إلى توضيح بعد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف: ١- كيف يُحسب عدد مستخدمي موقع إنترنت يكون بمثابة نظام لإدارة المعارف؟ تقييم فائدة هذه المعلومات.

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
١-٤	CONS-O-13	عدد البلدان، وكيانات الإبلاغ دون الإقليمية والإقليمية المشاركة في بناء القدرات لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على أساس التقييم الذاتي للقدرات الوطنية أو غيره من المنهجيات والأدوات	التعليقات الواردة من الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:	التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:
٢-٤		١- تتسبب المشاكل المنهجية في صعوبة توجيه الدعم على أساس البيانات المقدمة حتى الآن.	١- أثارَت بعض الأطراف مشكلة القيود الزمنية المتعلقة بجمع البيانات ذات الصلة.	١- ينبغي تقديم مزيد من التوضيح المنهجي لمصطلح "مبادرة بناء القدرات" للحصول على معلومات أكثر اتساقاً من البلدان الأطراف.
		٢- وأبلغت بعض الأطراف عن صعوبات في تحديد مدى صحة الإشارة إلى برنامج أو مشروع في إطار هذا المؤشر لأن ثمة عنصراً لبناء القدرات في جميع البرامج والمشاريع تقريباً.	٢- أثارَت بعض الأطراف مشكلة القيود الزمنية المتعلقة بجمع البيانات ذات الصلة.	٢- ينبغي توسيع نطاق المبادئ التوجيهية لتشمل المزيد من المعلومات النوعية عن حجم المبادرات المبلغ عنها ونطاقها وفعاليتها وحالة التقدم المحرز فيها.
		٣- من شأن المؤشر أن يؤدي دوره بشكل أفضل إذا كان غير محصور في تقدير عدد المبادرات، وكان يسعى إلى قياس حجم المبادرات، وربما نطاق تطبيقها.	٣- أثارَت بعض الأطراف مشكلة القيود الزمنية المتعلقة بجمع البيانات ذات الصلة.	٣- ينبغي جعل المبادئ التوجيهية مرنة بما يفسح المجال أمام الأطراف المتأثرة والمتقدمة على السواء لتقديم تقاريرها.
		٤- بالنسبة للبلدان المتأثرة والمتقدمة على حد سواء، لا يفضي الشكل الحالي للمؤشر إلى إبلاغ مناسب، لأنه مصمم جزئياً للإبلاغ عن المساعدات الواردة ولأنه من الصعب تقديم معلومات عن الإجراءات الممولة من الموارد الوطنية فقط.	٤- بالنسبة للبلدان المتأثرة والمتقدمة على حد سواء، لا يفضي الشكل الحالي للمؤشر إلى إبلاغ مناسب، لأنه مصمم جزئياً للإبلاغ عن المساعدات الواردة ولأنه من الصعب تقديم معلومات عن الإجراءات الممولة من الموارد الوطنية فقط.	٤- وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لهذا الهدف التنفيذي أكثر وضوحاً بشأن الفترة الزمنية لتقديم التقارير.
		٥- ذكرت بعض البلدان المتقدمة أنها لا تعلم على وجه الدقة ما إذا كان ينبغي للمؤشر أن يراعي ما يلي: (أ) الالتزامات المالية التي تم التعهد بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الميدان، أو (ب) المشاريع التي حصلت على دعم مالي والتي يجري تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو (ج) الدعم المقدم لإنشاء نظم الرصد الموضوعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	٥- ذكرت بعض البلدان المتقدمة أنها لا تعلم على وجه الدقة ما إذا كان ينبغي للمؤشر أن يراعي ما يلي: (أ) الالتزامات المالية التي تم التعهد بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الميدان، أو (ب) المشاريع التي حصلت على دعم مالي والتي يجري تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو (ج) الدعم المقدم لإنشاء نظم الرصد الموضوعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	قضايا منهجية محددة تحتاج إلى توضيح بعد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف:
		٦- ولم تُعتبر مسألة المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف مسألة هامة جداً، لأنه لا يوجد عملياً أي بلد لا يملك أي مشروع أو خطة لبناء القدرات المرتبطة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.	٦- ولم تُعتبر مسألة المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف مسألة هامة جداً، لأنه لا يوجد عملياً أي بلد لا يملك أي مشروع أو خطة لبناء القدرات المرتبطة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.	١- ربما ينبغي إعادة النظر في تعريف المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف في سياق تقييم منتصف المدة للاستراتيجية.
				١- ربما ينبغي إعادة النظر في تعريف المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف في سياق تقييم منتصف المدة للاستراتيجية.

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
١-٥	CONS-O-14	عدد البلدان الأطراف المتأثرة، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية التي تعكس أطر الاستثمار الخاصة بها والتي أقامت الآلية العالمية ضمن استراتيجية التمويل المتكاملة أو ضمن استراتيجيات مالية أخرى متكاملة، زيادة في الموارد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي.	التعليقات الواردة من الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية: ١- إن مجرد وجود أطر استثمار متكاملة لا يعتبر مؤشراً كافياً لضمان تعبئة التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاقية التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة: ١- بالنسبة للبلدان المتأثرة والمتقدمة على حد سواء، لا يفضي الشكل الحالي للمؤشر إلى إبلاغ مناسب، لأنه مصمم جزئياً للإبلاغ عن المساعدات الواردة ولأنه من الصعب تقديم معلومات عن الإجراءات الممولة من الموارد الوطنية فقط. ٢- ذكرت بعض البلدان المتقدمة أنها لا تعلم على وجه الدقة ما إذا كان ينبغي للمؤشر أن يراعي ما يلي: الالتزامات المالية التي تم التعهد بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الميدان، أو (ب) المشاريع التي حصلت على دعم مالي والتي يجري تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أو (ج) الدعم المقدم لإنشاء نظم الرصد الموضوعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ٣- لم تكن بعض البلدان تعلم على وجه الدقة ما إذا كان ينبغي للرد على السؤال الأول ("هل وضع بلدكم إطار استثمار متكامل؟") أن يتناول الحالة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أو الحالة وقت تقديم التقرير (٢٠١٠).	التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية: ١- ثمة حاجة إلى إجراء تحليل متعمق لفعالية وكفاءة أطر الاستثمار المتكاملة الحالية بغية الحصول على معلومات أكثر دقة خلال عملية الإبلاغ. ٢- طُلب أيضاً وضع تعريف أكثر دقة لمصطلح "إطار الاستثمار المتكامل" لمساعدة الأطراف على المستوى الوطني في تقديم معلومات أدق. ٣- ينبغي النظر في المستقبل في تقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أطر الاستثمار. ٤- ثمة ضرورة لمواصلة التحليل الشامل للصعوبات التي تواجهها البلدان الأطراف فيما يتعلق بإنشاء أطر الاستثمار المتكاملة، بغية تقديم توجيه سليم لتحقيق الأهداف ذات الصلة. التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة: ١- وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لهذا الهدف التنفيذي أكثر وضوحاً بشأن الفترة الزمنية لتقديم التقارير.

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
٢-٥	CONS-O-15	مقدار الموارد المالية التي أتاحتها البلدان الأطراف المتقدمة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف	<p>التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:</p> <p>١- يحتاج الإبلاغ عن هذا المؤشر إلى الكثير من الوقت لأنه يتطلب جمع البيانات على نطاق واسع.</p> <p>٢- تتوقف نوعية المعلومات بشكل كبير على نوعية وشمولية المعلومات المقدمة في المرفق المالي الموحد/ورقة البرامج والمشاريع.</p> <p>٣- ذكرت بعض الأطراف أنها لم تكن تعلم على وجه الدقة ما إذا كان يتعين عليها إدراج المساهمات المتعددة الأطراف.</p> <p>٤- لم تكن بعض الأطراف تعلم على وجه الدقة ما إذا كان يتعين عليها إدراج المساهمات المقدمة من المنظمات العاملة على الصعيد الوطني أو التركيز على الالتزامات المتعلقة بمشاريع التصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي تقدم دعماً مباشراً للبلدان الأطراف المتأثرة.</p>	<p>التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:</p> <p>١- ضرورة توضيح المبادئ التوجيهية للإبلاغ على أساس مؤشر الأداء CONS-O-15.</p> <p>التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:</p> <p>١- ينبغي تخصيص الوقت الكافي في عمليات إعداد التقارير لجمع البيانات والتحقق منها.</p> <p>٢- تساعد قواعد البيانات الموضوعية لهذا الغرض في تسريع عملية جمع البيانات والتحقق منها.</p> <p>٣- ثمة حاجة إلى تعديل ورقة المشروع والبرنامج والمرفق المالي الموحد لتيسير الإبلاغ عن هذا المؤشر.</p> <p>٤- هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن ما ينبغي الإبلاغ عنه من التزامات مالية في إطار هذا المؤشر.</p>
5.2	CONS-O-16	درجة الكفاية والتوقيت المناسب والقابلية للتنبؤ في الموارد المالية التي أتاحتها البلدان الأطراف المتقدمة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف	<p>التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:</p> <p>١- اقترحت بعض البلدان النظر في قضايا أخرى لا تتعلق بكون المساهمة كافية ومناسبة التوقيت ويمكن التنبؤ بها.</p>	<p>تعليق:</p> <p>١- يركز المؤشر حالياً على الكفاية والتوقيت المناسب وإمكانية التنبؤ. ويمكن إدراج معلومات إضافية في التحليل النوعي.</p>

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
٣-٥	CONS-O-17	عدد مقترحات المشاريع المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والمقدمة بنجاح للحصول على تمويل من المؤسسات والرافق والصناديق المالية الدولية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية	التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة: ١- يحتاج الإبلاغ عن هذا المؤشر إلى الكثير من الوقت لأنه يتطلب جمع البيانات على نطاق واسع. ٢- يتطلب جمع البيانات فيما يتعلق بهذا المؤشر تفاعلاً كثيفاً مع المسؤولين الماليين من مجموعة واسعة من المنظمات. ويتطلب ذلك جهداً كبيراً مما يجعل المؤشر غير مجد اقتصادياً. ٣- تتوقف نوعية المعلومات بشكل كبير على نوعية وشمولية المعلومات المقدمة في المرفق المالي الموحد/ورقة البرامج والمشاريع. ٤- لا يتيح النموذج الحالي إدراج مقترحات المشاريع التي ستمول من الموارد الوطنية - وهذا مهم بشكل خاص بالنسبة للبلدان والمناطق التي تكون فيها الميزانية الوطنية المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع ذات الصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.	التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة: ١- ينبغي تخصيص الوقت الكافي في عمليات إعداد التقارير لجمع البيانات والتحقق منها. ٢- تساعد قواعد البيانات الموضوعية لهذا الغرض في تسريع عملية جمع البيانات والتحقق منها. ٣- ثمة حاجة إلى تعديل ورقة المشروع والبرنامج والمرفق المالي الموحد لتيسير الإبلاغ عن هذا المؤشر. تعليق: ١- حالياً، يتعلق المؤشر بمشاريع دولية. وخلال تقييم منتصف المدة، قد تكون هناك إمكانيات هامة لتوسيع نطاق تطبيق المؤشر بما يشمل المشاريع الممولة وطنياً.
النتيجة		التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:		
٤-٥		أشارت بعض الأطراف إلى أن شكل الإبلاغ لا يشمل مؤشرات النتيجة ٥-٤ (تحديد مصادر مالية وآليات تمويل مبتكرة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف، ويشمل ذلك القطاع الخاص، والآليات القائمة على السوق، والتجارة، والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من آليات التمويل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالاً مستداماً، والحد من الفقر والجوع).		يمكن تقييم الحاجة إلى الأخذ بمؤشر إضافي خلال تقييم منتصف المدة.

النتيجة	رقم المؤشر	المؤشر	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
٥-٥	CONS-O-18	مقدار الموارد المالية ونوع الحوافز التي مكنت البلدان الأطراف المتأثرة من الحصول على التكنولوجيا	التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:	التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:
			١- أبلغت بعض الأطراف عن مشكلة في تحديد نقل التكنولوجيا.	١- ينبغي إدراج معلومات نوعية مراعاةً لبعض الجوانب المحددة، ولطبيعة نقل التكنولوجيا.
			٢- أبلغت بعض الأطراف عن مشكلة في فهم كيفية الربط بين مبادرة أو حافز ونقل فعلي للتكنولوجيا (النتيجة).	قضايا منهجية محددة تحتاج إلى توضيح بعد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف:
			٣- لا يتيح هذا الجزء دراسة متعمقة ولا فهماً متعمقاً للمسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا.	١- ما هي الأنشطة التي يمكن اعتبارها نقلاً للتكنولوجيا (المساعدة التقنية، المساعدة المادية، البرمجيات، إلخ)؟ في أية مجالات؟
			٤- أبلغت بعض الأطراف عن مشكلة في تصنيف البيانات حسب السنة.	٢- ما المقصود بالحافز؟

ثالثاً - تنقيح المرفق المالي الموحد وورقة المشروع والبرنامج

التعليق

التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه

التعليقات الواردة من الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

هناك ضرورة لتوضيح مسألة وجود تفسيرات مختلفة لما ينبغي إدراجه في إطار المرفق المالي الموحد وورقة البرامج والمشاريع في المبادئ التوجيهية المنقحة للإبلاغ.

١- هناك ضرورة لأن توصل الآلية العالمية لتنقيح تحليلها المتعلق بالتدفقات المالية.

٢- ثمة حاجة إلى مواصلة دراسة مسألة استخدام معالم ريو استخداماً كميّاً تمهيداً لجولة الإبلاغ المقبلة.

التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقدير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الآلية العالمية:

١- تحسين الواجهة بما يتيح تنفيذ مجموعة من اختبارات الاتساق، خصوصاً اختبارات الترتيب بحسب الحجم.

٢- اقتراح روابط بين بيانات المانحين والأطراف المتأثرة، وذلك لتسهيل توفير المعلومات وتجنب الازدواجية في المعلومات (وضمن الاتساق العالمي).

٣- تبسيط الأسئلة وضمن الاتساق باستخدام جداول مناسبة (مثل السؤال عن البلد الذي تُنفذ فيه المبادرات، ثم وضع المرفق دون الإقليمي والإقليمي انطلافاً من هذه العناصر).

٤- اقتراح قيم افتراضية من المؤشرات الرئيسية.

١- شددت بعض الأطراف على وجود تفسيرات مختلفة لما ينبغي إدراجه في إطار المرفق المالي الموحد/ورقة البرامج والمشاريع.

٢- شددت بعض الأطراف على أنه كان ينبغي أن يميز التحليل على نحو أفضل بين التزامات البلدان المتأثرة النامية، والبلدان المتأثرة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (الموارد الوطنية)، والتزامات البلدان المتقدمة غير المتأثرة (المساعدة الإنمائية الرسمية)، والتزامات البلدان المتأثرة المتقدمة (مع التفرقة بوضوح بين الالتزامات التي تم حشدتها لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على المستوى الوطني والالتزامات التي تم حشدتها للتعاون الدولي في مجال التصحر وتدهور الأراضي والجفاف).

٣- وتساءلت بعض الأطراف عن كيفية استخدام معالم ريو استخداماً كميّاً.

التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقدير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- أقرت الغالبية العظمى من البلدان بأهمية هذا الجزء من التقرير واعتبرت تجميع المرفق المالي الموحد وورقة المشروع والبرنامج عملية بالغة الأهمية من شأنها أن تسهم في بناء المعرفة اللازمة في موضوع التدفقات المالية المخصصة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ومع ذلك، يتعثر جمع المعلومات المطلوبة بسبب قصر المهلة الممنوحة للإبلاغ ومستوى التنسيق المطلوب بين مراكز التنسيق الوطنية وأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين (وزارات المالية والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها).

٢- فيما يتعلق بالمرفق المالي الموحد وورقة المشروع والبرنامج، ذكر أن نموذج الإبلاغ والمبادئ التوجيهية الحاليين يتطلبان الكثير من المعلومات وإفراطاً في التفصيل. وأوصت عدة أطراف بشدة بتبسيط ودمج النموذجين في شكل مالي موحد. وربما تعكس هذه التوصية الصعوبة التي تواجهها عدة بلدان في فهم أوجه الاختلاف بين المرفق المالي الموحد وورقة المشروع والبرنامج وفهم المنطق الذي يحكم هذين النموذجين. لذلك ترى البلدان الأطراف المتقدمة، على سبيل المثال، أن المرفق المالي الموحد هو الأداة الأكثر ملاءمة وأن ورقة المشروع والبرنامج تتعلق بالبلدان المستفيدة أكثر من غيرها.

٣- أثار اعتماد فئات مثل معالم ريو، ورموز الأنشطة ذات الصلة، والرموز المحددة الغرض التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عملية الإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقية، شواغل تتعلق بكون هذه التصنيفات غير متاحة في قواعد البيانات القائمة للغالبية العظمى من المشاريع. وبالتالي، ترتب على ذلك بالتالي ضرورة تغيير القيم ذات الصلة لكمية كبيرة من المعلومات لم تكن مألوفة لدى مراكز التنسيق الوطنية والجهات الأخرى المكلفة بإعداد التقارير، في كثير من الحالات. وبغية تقليص عبء الإبلاغ، اقترحت بعض البلدان المتقدمة النمو، موازنة أكبر بين المرفق المالي الموحد وورقة المشروع والبرنامج ونظام الإبلاغ عن الجهات المانحة الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أوصى عدد من أصحاب المصلحة باستكشاف سبل لضمان إبلاغ منسق بين البلدان المستفيدة والبلدان المانحة.

التعليق

التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه

٤- تؤثر إحدى سمات تصميم بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ التي تنصب عليها معظم الانتقادات تأثيراً خاصاً على سهولة استخدام نماذج المرفق المالي والموحد وورقة البرامج والمشاريع على بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ. كما أن عرض مختلف الأسئلة الواحد تلو الآخر على الشاشة يجعل إدخال عدد كبير من المشاريع وكمية كبيرة من البيانات عملية مرهقة للغاية وتستغرق وقتاً طويلاً. وتبين أن تطوير خاصية للتحميل التلقائي لبيانات المرفق المالي الموحد وورقة البرامج والمشاريع المجمعة سابقاً في نموذج إكسل أمر أساسي للسماح للبلدان بالإبلاغ عن عدد كبير من المبادرات (المفيدة بشكل خاص للبلدان المتقدمة).

رابعاً - تنقيح عملية الإبلاغ عن معلومات إضافية

التعليق

التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه

التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- يمكن إدراج استمارات محددة لإبداء الرأي حول كل مؤشر في نهاية كل نموذج، لإتاحة تقييم يغلب عليه الطابع النوعي وفرصة لشرح المنهجية وتوفير البيانات الوصفية ذات الصلة.

٢- ينبغي إتاحة شكل أكثر تفصيلاً للإبلاغ عن حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني.

التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- رأت عدة بلدان أن إمكانية إبداء الرأي حول المؤشرات في إطار الباب المعنون "الإجراء المتكرر المتعلق بالمؤشرات" غير كافية.

٢- وذكرت بعض الأطراف أن المعلومات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل الوطني لم تعط الحيز الكافي في النموذج.

خامساً - تعديل إجراءات الإبلاغ

٨- بالإضافة إلى التعليقات على مؤشرات الأداء، والمرفق المالي والموحد وورقة البرامج والمشاريع، والجزء المخصص للمعلومات الإضافية، قدم الأطراف تعليقات حول جوانب أخرى مختلفة من عملية الإبلاغ. وتمخض هذا التحليل عن خمسة مواضيع مهمة هي:

(أ) القيود الزمنية؛

(ب) جمع البيانات وإدارتها ومراقبة جودتها (بما في ذلك التنسيق على المستوى الوطني)؛

(ج) بناء القدرات؛

(د) التمويل؛

(هـ) القضايا المتصلة بسير عمل بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (جمع البيانات على الصعيد العالمي).

٩- وترد في الجدول أدناه تفاصيل لهذه المواضيع، مع اقتراحات بالتحسينات التي يتعين إجراؤها والإجراءات الممكنة في المستقبل. وتناقش المسائل المتعلقة بمراقبة جودة البيانات على مستوى استخدام الأمانة/الآلية العالمية لها لأغراض التوليف والتحليل الأولي للمعلومات التي قدمتها الأطراف في الوثيقة ICCD/CRIC(10)/14.

المسألة	التعليق	التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه
القيود الزمنية	التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:	التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:
	١- مثلت القيود الزمنية تحدياً كبيراً خلال دورة الإبلاغ لعام ٢٠١٠، وكان لها بالضرورة تأثير على اكتمال التقارير ونوعية المعلومات الواردة فيها. فجمع البيانات وتحليلها، وبناء القدرات، والمشاورات والعمليات الرسمية للموافقة على/لتقديم التقارير على المستوى الوطني تستغرق وقتاً طويلاً. واقترح العديد من الأطراف مهلة ستة أشهر لتقديم التقارير.	١- ينبغي أن تتيح عملية الإبلاغ في المستقبل وقتاً كافياً لجمع البيانات بصورة منظمة، والتدقيق في نوعيتها، والتصديق على التقارير، وهو ما قد يؤثر على الطريقة التي تتبعها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في استعراض المعلومات التي تنشأ عن عملية الإبلاغ.
		٢- ينبغي البت في مسألة وضع إطار زمني أكثر واقعية لعمليات الإبلاغ المستقبلية، مع مراعاة الجدول الزمني للدورات التي تعقدها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية من أجل استعراض المعلومات المقدمة من الأطراف وغيرها من الكيانات المبلّغة.

المسألة

جمع البيانات وإدارتها ومراقبة جودتها

التعليق

التعليقات الواردة من الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

١- أشارت بعض الأطراف إلى أهمية تهيئة قواعد بيانات وطنية مناسبة خاصة بالإبلاغ، بالاعتماد على دعم مالي وتقني مناسب، بما يضمن استمرارية عملية الإبلاغ، كما سلط الضوء على ضرورة إيجاد هيكل أساسي معلوماتي يسهل استخدامه في أغراض الإبلاغ.

٢- أعربت بعض الأطراف عن قلقها إزاء سير العملية على الصعيد الوطني، معتبرة أنها تتطلب زيادة توعية الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بغية تحسين تنسيق تجميع البيانات والنهج التشاركي المطلوب.

التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- جمعت معظم الأطراف الكثير من البيانات من خلال اجتماعات وحلقات عمل، وكذلك من خلال الاتصال المباشر بأصحاب المصلحة كل على حدة، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات ومقابلات معهم، واستخدام البريد الإلكتروني والاستبيانات المنظمة والوصول المباشر للبيانات. لكن أطرافاً عديدة أبلغت عن مشكلة في توافر البيانات وفي الوصول إليها. واحد الأسباب الأكثر شيوعاً لذلك هو مشكلة في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بسبب حساسية البيانات المطلوبة، على سبيل المثال، أو بسبب ضرورة تنسيق التقرير والحصول على موافقة بشأنه قبل التمكن من تقديمه. وحتى عندما كانت البيانات المطلوبة متوفرة وكان الحصول عليها سهلاً، كانت المعلومات متناثرة كثيراً و/أو غير مجمعة/غير منظمة بشكل منهجي يسهل تقديم التقارير وفقاً لمعايير ومتطلبات نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه

التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

١- ستكون هناك حاجة إلى إدراج قواعد البيانات القائمة في مشروع نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ من أجل ضمان أن تقيم الأطراف بصورة متواصلة شبكة رصد وطنية تسمح بالوصول بسهولة إلى المعلومات، عند اللزوم.

٢- ينبغي أن تضع الأمانة إطاراً متسقاً يكفل جودة البيانات.

٣- الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات في مجال جمع وإدارة البيانات الخاصة بنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- تؤدي آليات التنسيق، مثل هيئات التنسيق الوطنية، دوراً هاماً في عملية الإبلاغ، وينبغي إعادة تنشيطها و/أو تعزيزها، كونها في أفضل وضع للإشراف على الجهود التعاونية التي يبذلها العديد من أصحاب المصلحة وكونها محفلاً مناسباً لأصحاب المصلحة الوطنيين يتقاسمون فيه مسؤولية الإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقية.

٢- من أجل ضمان تحسين تقديم التقارير في دورة الإبلاغ المقبلة، من المهم أن تعتمد جميع الأطراف إلى وضع/أو صيانة نظم جمع البيانات المطلوبة. ينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بتحسين نظم إدارة المعلومات في مكتب مركز التنسيق الوطني، بمشاركة كاملة من جميع الجهات المعنية ذات الصلة.

٣- ينبغي أن تكون النسخة المطورة من بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ مفتوحة باستمرار كأداة عمل لمراكز التنسيق الوطنية، ويمكن أن تكون بمثابة امتداد لأنظمة الرصد على الصعيد الوطني.

بناء القدرات (بما في ذلك المراكز المرجعية) والتمويل

التعليقات الواردة من الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:
١- توجيه نداء قوي من أجل الاضطلاع بالمزيد من أنشطة بناء القدرات.

٢- عدم كفاية الدعم المالي المتاح لعملية نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- تأثرت قدرة المراكز المرجعية على تقديم الدعم الفني خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعوامل مثل عدم وجود تفويض واضح لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر والخبرة السابقة المكتسبة من عمليات الإبلاغ المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وانعدام الصلات مع عمليات التكامل الإقليمي، وغياب القدرة على خلق أوجه التآزر بين دعم عملية الإبلاغ وأنشطة التعميم (فعالية خدمات الدعم من حيث التكاليف)، إلخ.

التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخاذه

التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

١- ينبغي زيادة توضيح دور المراكز المرجعية وولايتها كي تصبح فعالة وضمان اشتراكها في عملية الإبلاغ المقبلة.

٢- ينبغي أن تقدم الأمانة مشاريع اختصاصات مفصلة لاتباعها عند إشراك المراكز المرجعية مستقبلاً في عملية الإبلاغ. ينبغي أن تُشرك البلدان الأطراف في عملية وضع الاختصاصات المتعلقة بإجراءات الاختيار، والمراكز المرجعية واختيار هذه المراكز.

٣- ينبغي تقديم مساعدة مالية مناسبة في جولة الإبلاغ المقبلة.

التوصيات المستندة إلى التعليقات الواردة في تقارير الأطراف، وتقرير حلقة عمل المراكز المرجعية، وتقارير المراكز عن الدروس المستفادة، وكذلك في تحليل الأمانة:

١- يمكن زيادة كفاءة المراكز المرجعية من خلال التخطيط لأنشطة محددة على المستوى الوطني (أنشطة تيسير، وبعثات دعم، إلخ)، وتوسيع نطاق فرص التفاعل الإقليمية/دون الإقليمية (أي ورشة عمل إضافية لتبادل الخبرات وحل المشاكل).

٢- بالنظر إلى أن الأخذ بمؤشرات الأثر في عملية الإبلاغ في دورة الإبلاغ عام ٢٠١٢ سيزيد من تعقيدها، من الواضح أن نوعية التقارير في المستقبل سوف تتوقف أكثر من أي وقت مضى على مدى كفاية التمويل المخصص لجمع البيانات وتحليلها.

٣- ولا تزال شروط الإبلاغ التي تضعها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تلقي عبئاً كبيراً على مراكز التنسيق الوطنية، وهناك إمكانية لمواءمة النظام الجديد مع الشروط المتعددة التي تضعها الاتفاقيات الأخرى، وخاصة من حيث الاستفادة الكاملة من أوجه التآزر من خلال إنشاء قواعد بيانات متكاملة حول القضايا البيئية.

التوصيات المتعلقة بالإجراء الذي يتعين على الدورة العاشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية اتخذته

التوصيات المقدمة خلال الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

١- ينبغي بذل جهود معالجة أوجه الخلل في عمل النظام في المستقبل، وكذلك لإتاحة النماذج والوثائق المرجعية بجميع اللغات الرسمية.

٢- ينبغي إتاحة نماذج/استمارات إبلاغ خارج الربط الشبكي للبلدان التي تواجه صعوبات في الاتصال بشبكة الإنترنت.

٣- ينبغي تبسيط التهيئة التقنية لبوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ بغية تقليل عدد البلدان التي قد تواجه صعوبات في الإبلاغ.

٤- ينبغي أن تواصل الأمانة العمل على تحسين بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ وكفالة طابعها التفاعلي وتيسير انتقال المعلومات من خلالها، مراعية في ذلك تعليقات الكيانات المبلغة بشأن خصائصها.

٥- ينبغي تحسين التقارير كما تستمد من خلال بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

٦- ينبغي الانتهاء على وجه السرعة من هيئة البوابة الإلكترونية الخاصة بدورة الإبلاغ المقبلة، بما يشمل معالجة ثغرات عملية الإبلاغ السابقة، ووضع مبادئ توجيهية لتنفيذ برامج العمل الإقليمية/دون الإقليمية، ثم تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات موجهة لأصحاب المصلحة المعنيين.

التعليق

المسألة

بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ

التعليقات الواردة من الدورة التاسعة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية:

١- أشار بعض الأطراف إلى المشاكل التقنية المتعلقة بمسألة سهولة استخدام بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

٢- لا تشكل التقارير كما تستمد من خلال بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ أداة جيدة لإذكاء الوعي على الصعيد الوطني.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

١٠- حظيت دورة الإبلاغ الأولى في إطار إجراءات الإبلاغ الجديدة بدعم واسع من الأطراف، واعتُبرت، على نطاق واسع، خطوة كبيرة نحو التنفيذ الكامل لعملية إبلاغ ذات طابع كمي تستند إلى مؤشرات وأهداف. وبذلت الكيانات المبلّغة ومؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الفرعية، جهوداً كبيرة في هذه العملية وهي تعتبرها بداية لعملية تعلم طويلة الأجل. وتتجاوز الفرص التي أُتيحت للأطراف التزاماتها الإبلاغية الحالية. وتبين أن إعداد التقارير الوطنية مفيد ليس فقط كأداة لرصد تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، ولكن أيضاً كأداة تخطيط. واستفاد العديد من الأطراف من هذا الجهد في تقييم الاحتياجات في مجال بناء القدرات، وفهم الاحتياجات المتعلقة بجمع البيانات وتوافرها وسهولة الوصول إليها على نحو أفضل، فضلاً عن التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ الاتفاقية وفي عملية الإبلاغ. وهذا هو أيضاً السبب في أن الكثير من البلدان شددت على فوائد الربط بشكل أفضل بين رصد خطط العمل الوطنية ومتطلبات عملية الإبلاغ. ومن الضروري في هذا الصدد وضع نظم رصد وصونها بشكل جيد.

١١- والهدف النهائي لنظام الإبلاغ الجديد هو مساعدة الأطراف في تقييم حالة تنفيذ الاتفاقية والاستراتيجية، والاستفادة من المعلومات التي تم جمعها في هذه العملية لتعزيز صنع السياسات وإذكاء الوعي والاتصال، وكذلك لزيادة تبسيط الجهود المبذولة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وينبغي وضع بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، بوصفها صكاً عالمياً لجمع ومعالجة وتحليل البيانات التي تقدمها الأطراف والكيانات المبلّغة الأخرى أثناء وبعد عملية الإبلاغ، في صميم النظام الجديد لإدارة المعارف الذي يجري تأسيسه في الوقت الحاضر للاتفاقية، وينبغي أن تكون بمثابة أداة هامة للأطراف لنشر المعارف فيما يتعلق بالاتفاقية.

١٢- وسوف تخضع مؤشرات الأداء لعملية تقييم كامل لفائدتها في رصد تنفيذ الاتفاقية خلال تقييم منتصف المدة للاستراتيجية في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف عام ٢٠١٣. ومع ذلك، من الواضح أن ثمة حاجة إلى بعض التبسيط في نماذج الإبلاغ، وإلى توضيح للأسئلة المنهجية فضلاً عن تحسين التوازن بين العناصر الكمية والنوعية لعملية الإبلاغ من أجل زيادة جودة التقارير في دورة الإبلاغ المقبلة.

١٣- وثمة عنصر هام آخر في تحسين عملية الإبلاغ هو وضع جدول زمني أكثر واقعية للإبلاغ. وأصبح واضحاً من عملية الإبلاغ الأولى أن جميع أصحاب المصلحة (الأطراف، والكيانات المبلّغة الأخرى، ومؤسسات وهيئات الاتفاقية، ومنظمات المجتمع المدني) تحتاج إلى وقت كافٍ للاضطلاع بالأنشطة الضرورية للتوصل إلى جودة عالية في الإبلاغ والتحليل. كما أن توافر موارد مالية كافية ومناسبة للتوقيت ويمكن التنبؤ بها أمر حاسم أيضاً لنجاح

عملية الإبلاغ. وينبغي أن يتواصل بناء القدرات وأن يكون مصحوباً بإنشاء نظم الرصد الوطنية وإدارتها.

١٤ - استناداً إلى الملاحظات الواردة في هذه الوثيقة، لعل الأطراف في الدورة العاشرة لمؤتمر استعراض تنفيذ الاتفاقية تود أن تنظر في التوصيات الواردة أعلاه، وتقترح على مؤتمر الأطراف أن يقوم، في دورته العاشرة، بما يلي:

(أ) أن يطلب إلى الأمانة والآلية العالمية إجراء التحسينات اللازمة فيما يتعلق بدورة الإبلاغ لعام ٢٠١٢؛

(ب) أن يحدد جدولاً زمنياً مناسباً للدورة الحادية عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية كي تنظر في المعلومات الإضافية ذات الصلة بتقييم التنفيذ، وبالإبلاغ عن مؤشرات الأثر.